



Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the
Iraqi Association for Legal Sciences

ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 926-930 (2026)

<https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about>



Review article on the research topic entitled (The extent of the establishment of the principle of legal security in international law) by researcher M.D. Ayat Muhammad Saud, published in a special issue of the Tenth International Scientific Conference of the Department of Civil Society and Human Rights Studies at Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies for the year 2022

Assistant Lecturer. Mustafa Ali Hassan

College of Law / Al-Nahrain University , mustafa.ali@nahrainuniv.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:1 fed 2026

Accepted:22 fed 2026

Published:1 Mar 2026

Keywords: Legal Security –
Public International Law –
Stability of Legal Rules – Good
Faith in the Performance of
International Obligations –
Acquired Rights – Legitimate
Expectation

ABSTRACT

The significance of this topic lies in its examination of a principle that has not been explicitly and comprehensively codified within the formal sources of international law, despite its clear presence in legal doctrine and the jurisprudence of international courts. The study under review sought to address a central problem: the extent to which the principle of legal certainty is established within the system of public international law, particularly given the international legislative lacuna in defining this principle and recognizing it through explicit provisions. The importance of this problem stems from its practical implications for the stability of international relations and for the legitimate confidence of states and individuals in the stability of legal norms.

The research review concluded that legal certainty constitutes a fundamental pillar for the stability of the international legal system, and that its achievement requires a balance between the stability of legal norms and their capacity to evolve in a manner consistent with the needs and transformations of the international community.



مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول)، الصفحات: 926-930، (2026) 3005-3269 ISSN:
<https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about>



مقال مراجعة موضوع البحث الموسوم (مدى تكريس مبدأ الامن القانوني في القانون الدولي) للباحث م.د.
ايات محمد سعود والمنشور في عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي العاشر لقسم دراسات المجتمع المدني
وحقوق الانسان في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية للعام 2022

م.م مصطفى علي حسن
كلية الحقوق / جامعة النهريين ، mustafa.ali@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

معلومات المقالة

تبرز أهمية الموضوع في كونه يعالج مبدأ لم يحظ بتقنين صريح ومتكامل ضمن المصادر الرسمية للقانون الدولي، على الرغم من حضوره الواضح في الفقه القانوني وأحكام القضاء الدولي وقد سعى البحث محلّ المراجعة إلى معالجة إشكالية رئيسة تتمثل في مدى تكريس مبدأ الأمن القانوني في منظومة القانون الدولي العام، ولا سيما في ظل القصور التشريعي الدولي في تحديد مفهوم هذا المبدأ وإقراره بنصوص واضحة. وتكمن أهمية هذه الإشكالية في انعكاساتها العملية على استقرار العلاقات الدولية وعلى الثقة المشروعة للدول والأفراد في استقرار القواعد القانونية وخلصت المراجعة البحثية إلى أن الأمن القانوني يمثل ركيزة أساسية لاستقرار النظام القانوني الدولي، وأن تحقيقه يقتضي التوازن بين استقرار القواعد القانونية وقابليتها للتطور بما ينسجم مع متطلبات المجتمع الدولي وتحولاته

تاريخ الاستلام : ١ شباط ٢٠٢٦
تاريخ القبول: ٢٢ شباط ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ اذار ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني

– القانون الدولي العام – استقرار
القواعد القانونية – حسن النية في تنفيذ
الالتزامات الدولية – الحقوق المكتسبة
– التوقع المشروع

أولاً: التقديم العام:-

يتناول البحث موضوعاً بالغ الأهمية في إطار القانون الدولي العام، يتمثل في مبدأ الأمن القانوني بوصفه أحد الركائز الجوهرية لدولة القانون وضمانةً أساسيةً لحماية الحقوق والحريات على الصعيدين الوطني والدولي. وتنبع أهمية الدراسة من تركيزها على مبدأ لم يحظَ بتقنينٍ صريحٍ وشاملٍ في مصادر القانون الدولي الرسمية، على الرغم من حضوره البارز في الفقه والقضاء الدوليين.

ويُحمد للباحثة اختيار هذا الموضوع، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وما يصاحبها من إشكاليات تتعلق بعدم استقرار القواعد القانونية، وتعارض الممارسات الدولية، وانعكاس ذلك سلباً على الثقة المشروعة للأفراد والدول على حد سواء.

ثانياً: تقييم الإشكالية والمنهجية:-

1. إشكالية البحث

تمت صياغة الإشكالية المركزية للبحث بوضوح، حيث دارت حول مدى تكريس مبدأ الأمن القانوني في نطاق القانون الدولي العام، مع تسليط الضوء على القصور التشريعي الدولي في تحديد مفهوم هذا المبدأ وإقراره نصياً. وتعد هذه الإشكالية واقعيةً وملحةً في الفكر القانوني المعاصر، نظراً لتداعياتها العملية المباشرة على استقرار العلاقات الدولية.

مع ذلك، يُلاحظ على الإشكالية طابعها الوصفي أكثر منه التحليلي؛ إذ كان من الممكن تعميق النقاش من خلال طرح تساؤلات فرعية أكثر دقةً، مثل مدى إلزامية المبدأ كأحد المبادئ العامة للقانون الدولي، أو إمكانية اعتباره قاعدةً عرفيةً دوليةً مستقرةً.

2. المنهج المعتمد

اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية الدولية والأحكام القضائية الدولية ذات العلاقة، وهو منهج ملائم لطبيعة الموضوع. كما أجادت في استدعاء الأحكام القضائية والاتفاقيات الدولية، وخاصةً اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

ولكن كان من شأن البحث أن يكتسب عمقاً أكبر لو تم دعم المنهج التحليلي بالمنهج المقارن، لا سيما عبر مقارنة موقف القضاء الدولي بمواقف الأنظمة الدستورية الوطنية الراسخة في تكريس مبدأ الأمن القانوني.

ثالثاً: تقييم الهيكل العلمي للمقال

اتسم هيكل المقال بالمنطقية والانسجام، حيث قُسم إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمبدأ الأمن القانوني.

- المبحث الثاني: موقف القانون الدولي من تكريس الأمن القانوني.

ويُحسب للباحثة التدرج المنهجي من التأصيل النظري إلى التطبيق العملي. غير أن الإفراط في السرد في بعض المواضع، وخاصةً عند عرض الآراء الفقهية، أضعف الجانب النقدي الذي يفترض أن يميز الدراسات الأكاديمية المحكمة.

رابعاً: المضمون العلمي والتحليل النقدي:-

1. الإطار المفاهيمي

أوفت الباحثة في عرض التعريفات الفقهية لمبدأ الأمن القانوني، وأبرزت تعدد زوايا النظر إليه، سواء باعتباره حقاً طبيعياً للإنسان أو عنصراً بنيوياً في النظام القانوني. كما أجادت في ربط المبدأ بمبادئ عدم رجعية القوانين، وحماية الحقوق المكتسبة، والتوقع المشروع.

غير أن المقال افتقر إلى ترجيح فقهي محدد بين التعريفات المطروحة. وكان من الأفضل أن تبين الباحثة موقفها العلمي الخاص وتقدم تعريفاً إجرائياً جامعاً يعكس رؤيتها للمبدأ.

2. التكريس الدولي لمبدأ الأمن القانوني

أحسنت الباحثة في استعراض مظاهر تكريس المبدأ في القانون الدولي، ولا سيما من خلال:

- مبدأ عدم رجعية المعاهدات الدولية.
 - مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية.
 - احترام الحقوق المكتسبة.
 - مبدأ نشر وتسجيل المعاهدات الدولية.
- ويُحمد لها الربط الواضح بين هذه المبادئ وفكرة الاستقرار القانوني. ومع ذلك، فإن البحث لم يفرق بما يكفي بين التكريس الصريح والتكريس الضمني للمبدأ، وهو تمييز له دلالاته القانونية البالغة في الدراسات الدولية.

3. معوقات تحقيق الأمن القانوني الدولي

تميز هذا الجزء بجرأة علمية واضحة، خاصةً في نقده لهيكل مجلس الأمن الدولي وحق النقض (الفيتو)، وربطه بين الخلل المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة وانعدام الأمن القانوني الدولي. إلا أن هذا الطرح كان يحتاج إلى مزيد من التدعيم القانوني من خلال الاستناد إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة أو الآراء الفقهية المعاصرة.

خامساً: اللغة والأسلوب والتوثيق:-

سادت لغة البحث الرصانة القانونية في مجمله، لكنه لم يخلُ من:

- بعض الأخطاء المطبعية واللغوية.
 - تكرار بعض العبارات والمفاهيم دون إضافة تحليلية نوعية.
 - عدم توحيد نمط التوثيق في الهوامش بشكل كامل.
- وهذه ملاحظات شكلية لا تقلل من القيمة العلمية الجوهرية للدراسة.

سادساً:- تقييم النتائج والتوصيات

- نقاط القوة في النتائج:

- كانت النتائج منطقية وانسجمت مع مسار البحث، وأبرزت فكرة جوهرية وهي أن الأمن القانوني لا يعني الجمود، بل الاستقرار المرن الذي يوازن بين الثبات والتجديد.

· أشارت النتائج بشكل صحيح إلى العلاقة التلازمية بين الأمن القانوني ودولة القانون.

· نقاط الضعف في النتائج:

· جاءت بعض النتائج بديهية أو عامة (مثل التأكيد على أهمية وضوح النص القانوني)، دون كشف عن رؤى جديدة أو استنتاجات استثنائية تليق ببحث أكاديمي.

· افتقرت إلى التدرج والترتيب حسب الأهمية، كما يمكن تطويرها لتربط بشكل أوضح بين التشخيص والعلاج.

· نقاط القوة في التوصيات:

· كانت التوصيات واقعية وقابلة للنقاش، واتجهت نحو الحلول العملية على المستويين الوطني (التكريس الدستوري) والدولي (إصلاح مجلس الأمن).

· نقاط الضعف في التوصيات:

· الطابع الإنشائي: بعض التوصيات جاءت إنشائية وعامة (مثل "العمل على تكريس المبدأ") دون اقتراح آليات عملية محددة للتنفيذ.

· ضعف الجرأة والابتكار: توصية تعديل الفيتو (بالسماح بالتصويت السلبي دون اعتباره فيتو) هي طريقة متداولة وقديمة ولم تقدم رؤية قانونية جديدة أو آلية مقنعة للتغلب على العقبة السياسية الكبرى المتمثلة في موافقة الدول دائمة العضوية نفسها على تقليص امتيازاتها.

سابعاً: الخلاصة والتقدير العام

يُشكل البحث إضافة علمية متميزة للمكتبة القانونية العربية في مجال القانون الدولي العام، لما يتضمنه من تأصيل نظري متين وتحليل عملي لمبدأ الأمن القانوني. ورغم ما يلاحظ عليه من بعض الهنات المنهجية والشكلية، فإنه يتمتع بقدر كافٍ من الجدة والعمق والقانوني .

المصادر

= م.د ايات محمد سعود ، مدى تكريس مبدأ الامن القانوني في القانون الدولي ، بحث منشور في عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي العاشر لقسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الانسان في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2022.

Sources

-Dr. Ayat Muhammad Saud, The extent of the enshrining of the principle of legal security in international law, a research paper published in a special issue of the Tenth International Scientific Conference of the Department of Civil Society and Human Rights Studies at Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2022.